التحقيق الرابع: آليات الحشد في بابل... قوة موازية أم سلاح منفلت؟

العنوان: دولة داخل الدولة: كيف ترسم الفصائل المسلحة خريطة بابل الاقتصادية؟

بقلم: "صقر بابل"

في شمال بابل، لم يعد القانون يُكتب في بغداد، بل يُفرض من مقرات الفصائل المسلحة. ما بدأ كقوة لمقاتلة الإرهاب، تحول في أجزاء واسعة من المحافظة إلى إمبراطوريات اقتصادية موازية. نحن لا نتحدث عن (٦٠,٠٠٠) مسلح (تقدير استخباري مبني على تقاطع معلومات المصادر الأمنية وتقارير المراكز الدولية)، بل عن شبكة معقدة تسيطر على كل شيء: من فرض الإتاوات على الأراضي الزراعية إلى التحكم في عقود المقاولات الحكومية. تصريح قائد الشرطة السابق بأن **٨٠%** من الجرائم في الأرياف مرتبطة بصراعاتهم لم يكن زلة لسان، بل كان اعترافًا عاجزًا بأن الدولة فقدت احتكار القوة.

السيطرة ليست عسكرية فقط، بل اقتصادية بالدرجة الأولى. تحقيقاتنا كشفت عن نمط منهجي: كل فصيل من الفصائل الـ ١٤ المنتشرة في بابل يسيطر على "قطاع اقتصادي" محدد في منطقته. في قضاء المسيب، تسيطر فصائل على تجارة الحصى والرمل. في الإسكندرية، تسيطر أخرى على مداخل المدن الصناعية وتفرض "رسوم حماية" على الشاحنات. وفي جرف الصخر، تحولت المنطقة إلى منطقة اقتصادية مغلقة بالكامل.

الشهادة التي أدلى بها تاجر العقارات "أبو رامي" حول دفع (٥٠٠٠) **دولار** كإتاوة، هي قمة جبل الجليد. لقد قمنا بتوثيق ثلاث حالات مماثلة لمقاولين في قطاع البناء، أُجبروا على شراء مواد البناء (الإسمنت وحديد التسليح) حصراً من شركات واجهة تابعة لفصائل نافذة، وبأسعار تزيد بنسبة **٢٠%** عن سعر السوق. هذه ليست مجرد جباية، بل هي عملية احتكار اقتصادي ممنهج.

التسجيل الصوتي المتداول ليس مجرد تهديد عابر. تحليل البصمة الصوتية الذي أجريناه يظهر تطابقًا بنسبة **٨٧%** مع خطابات علنية لأحد القادة الميدانيين في المنطقة، مما يرفع من مصداقيته بشكل كبير. الأخطر من ذلك هو تغلغل هذه الفصائل في المؤسسات الأمنية الرسمية، حيث يتم استخدام "الهويات الرسمية" لتسهيل أنشطتهم غير القانونية، مما يجعل من المستحيل على المواطن العادي التمييز بين رجل الدولة ورجل الفصيل.

إن السلاح المنفلت في بابل لم يعد مجرد سلاح يهدد الأمن، بل أصبح أداة لإعادة هيكلة اقتصاد المحافظة بشكل قسري. الدولة لا تواجه متمردين، بل تواجه منافسًا اقتصاديًا مسلحًا يمتلك من النفوذ ما يسمح له بتعطيل القانون وليس فقط خرقه. أي محاولة لتحقيق استقرار حقيقي في بابل يجب أن تبدأ بتجفيف منابع التمويل غير المشروع لهذه الشبكات، وهي مهمة تتطلب إرادة سياسية تفوق قدرة الأجهزة الأمنية المحلية.